الحسابات النظامية لقطاع المصارف تقترب من 45 مليار دينار بنهاية فبراير 2026

البنوك توسّع نفوذها المالي.. زخم بتمويل المشاريع والتجارة

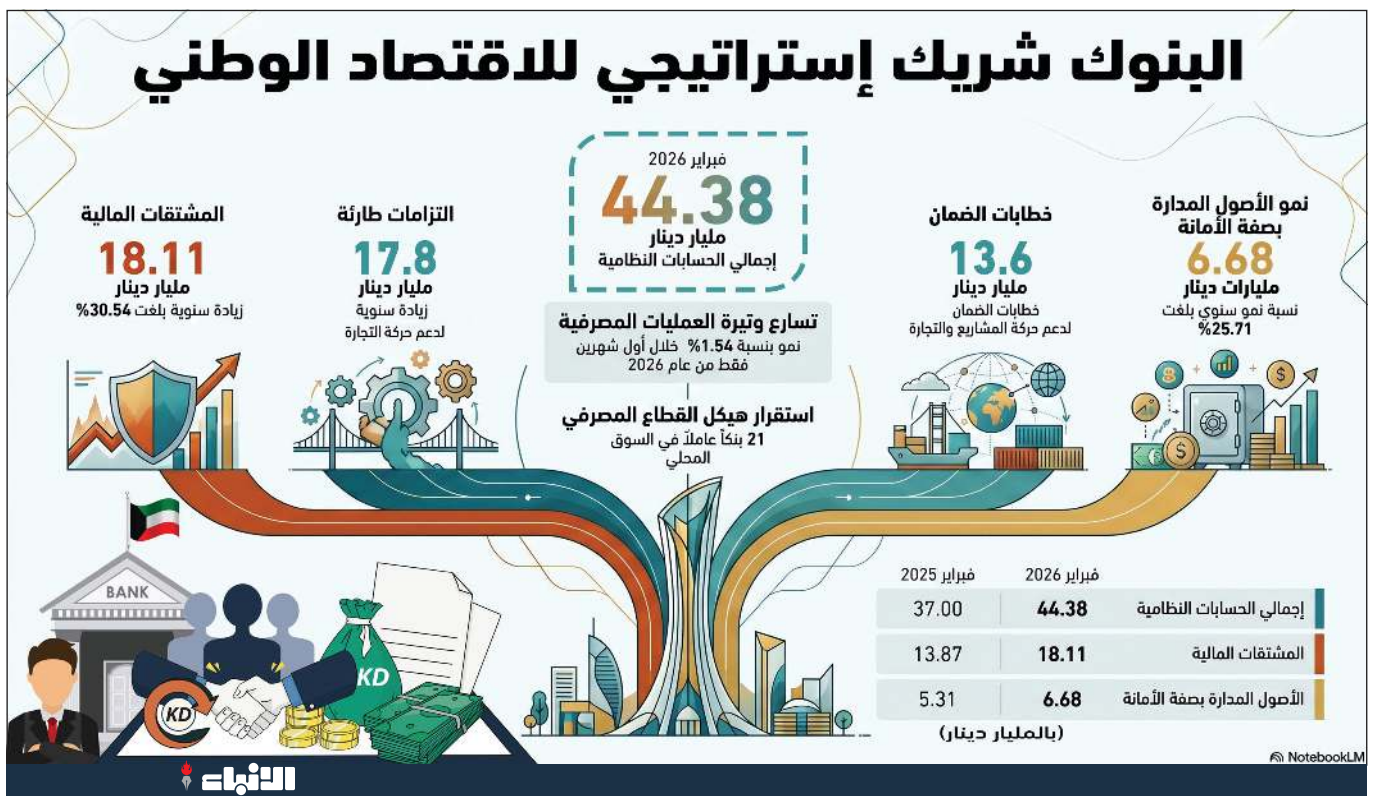

أحمد مغربي

تؤكد البنوك الكويتية يوما بعد يوم أنها تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي، ليس فقط من خلال التمويل المباشر، بل عبر منظومة متكاملة من العمليات المصرفية التي تديرها خارج ميزانياتها التقليدية، التي باتت تشكل مؤشرا دقيقا إلى عمق وحيوية الاقتصاد.

ويظهر ذلك بوضوح في الحسابات النظامية التي واصلت تسجيل مستويات قياسية، مقتربة من حاجز 45 مليار دينار، بعدما بلغت 44,38 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، في استمرار لمسار تصاعدي يعكس توسع دور البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتأمين التزاماتها.

ولا يقتصر هذا النمو على ارتفاع الأرقام، بل يعكس تحولا نوعيا في طبيعة عمل القطاع المصرفي، الذي أصبح أكثر انخراطا في إدارة التمويل غير المباشر، من خلال أدوات تشمل المشتقات المالية، وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، وإدارة الأصول، وهي أدوات باتت تمثل عصب النشاط الاقتصادي الحديث.

ورغم استمرار التحديات العالمية، سواء المرتبطة بأسعار الفائدة أو تقلبات الأسواق، فإن البنوك الكويتية تواصل تعزيز قدرتها على التكيف، مستفيدة من تنوع أدواتها المالية وقوة مراكزها، ما يجعلها في موقع متقدم لدعم الاقتصاد الوطني خلال مختلف الظروف.

وتعكس الحسابات النظامية صورة دقيقة للنشاط الاقتصادي، إذ تشمل العمليات التي تنفذها البنوك لصالح الغير أو تلتزم بها تجاه أطراف أخرى، وهو ما يجعلها مؤشرا مباشرا الى حركة المشاريع والتجارة والاستثمار، حتى وإن لم تظهر ضمن الميزانيات العمومية.

ويعني استمرار نمو هذه الحسابات أن البنوك لم تعد تكتفي بدورها التقليدي، بل أصبحت شريكا استراتيجيا في إدارة الدورة الاقتصادية، سواء من خلال تمويل المشاريع، أو دعم التجارة، أو توفير أدوات التحوط، أو إدارة الاستثمارات.

كما يعزز هذا الأداء من ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي الكويتي، ويؤكد متانته وقدرته على التعامل مع التزامات مالية كبيرة، إلى جانب دعمه لمكانة الكويت كمركز مالي إقليمي.

الإجمالي العام

بلغ إجمالي الحسابات النظامية 44,38 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، مقارنة بـ43,71 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، محققا نموا خلال أول شهرين من العام بنسبة 1,54٪.

وعلى أساس سنوي، ارتفع الإجمالي من 37 مليار دينار في فبراير 2025، مسجلا نموا بنسبة 19,8٪، وهو ما يعكس تسارعا في وتيرة العمليات المصرفية المرتبطة بالاقتصاد. واستقر عدد البنوك العاملة في السوق المحلي عند 21 بنكا، دون تغيير، بما يعكس استقرار هيكل القطاع المصرفي.

الأصول المدارة بصفة الأمانة

بلغت الأصول المدارة بصفة الأمانة مستوى 6,68 مليارات دينار بنهاية فبراير 2026، مسجلة ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 25,71٪ مقارنة بـ5,31 مليارات دينار في فبراير 2025.

خطابات الاعتماد المستندية

سجلت خطابات الاعتماد المستندية لدى البنوك 1,3 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، فيما بلغت خطابات الضمان 13,6 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، مقارنة بـ13,16 مليار دينار في ديسمبر 2025، بنمو 3,3٪ خلال أول شهرين.

كما ارتفعت سنويا بنسبة 13,3٪ مقارنة بـ 12 مليار دينار في فبراير 2025.

القبولات المصرفية

ارتفعت القبولات المصرفية إلى 1 مليار دينار، مقارنة بـ 950 مليون دينار، كما سجلت نموا سنويا مقارنة بـ 799,2 مليون دينار في فبراير 2025.

الالتزامات غير القابلة للإلغاء

أما الالتزامات غير القابلة للإلغاء فقد بلغت 1,89 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، وسجلت ارتفاعا سنويا بنسبة 30٪ مقارنة بـ1,45 مليار دينار في فبراير 2025.

مجموع الالتزامات الطارئة

وسجل مجموع الالتزامات الطارئة مستوى 17,81 مليار دينار، مقارنة بـ17,39 مليار دينار في ديسمبر 2025، بنمو 2,42٪، كما ارتفع سنويا بنسبة 14٪ مقارنة بـ15,62 مليار دينار في فبراير 2025.

المشتقات المالية

واصلت المشتقات المالية قيادة النمو، حيث بلغت 18,11 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، مقارنة بـ16,42 مليار دينار في ديسمبر 2025، محققة نموا خلال أول شهرين بنسبة 10,28٪. وعلى أساس سنوي، ارتفعت من 13,87 مليار دينار في فبراير 2025، بنسبة 30,54٪، لتؤكد استمرار اعتماد البنوك على أدوات التحوط وإدارة المخاطر كركيزة أساسية في نشاطها. وإجمالا، فإن اقتراب الحسابات النظامية من حاجز 45 مليار دينار يعكس مرحلة متقدمة من تطور القطاع المصرفي الكويتي، الذي لم يعد مجرد ممول تقليدي، بل أصبح لاعبا رئيسيا في إدارة التدفقات المالية والالتزامات الاقتصادية، ومع استمرار هذا الزخم، تبدو البنوك المحلية مرشحة لتعزيز مكانتها كواحد من أقوى القطاعات المصرفية في المنطقة من حيث القدرة على دعم النمو وضمان الاستقرار المالي.

أبرز المؤشرات

- 19,8 ٪ نموا سنويا للحسابات النظامية
- 1,54 ٪ ارتفاعا خلال أول شهرين من 2026
- 6,68 مليارات دينار أصولا مدارة بصفة الأمانة
- 17,81 مليار دينار الالتزامات الطارئة للبنوك

«المالية» تصدر لائحة جديدة للمحفوظات

علي إبراهيم

أصدر وزير المالية د.يعقوب الرفاعي التعميم رقم 1 لسنة 2026 الخاص بلائحة المحفوظات.

وقال الرفاعي في مقدمة التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخه منه ان أول لائحة للمحفوظات صدرت بموجب القرار الوزاري رقم 27 لسنة 1971 ولاستيعاب التطورات الكبيرة المتوالية صدرت لاحقا لائحة المحفوظات المفصلة بموجب تعميم وزير المالية رقم 7 لسنة 2001.

وأضاف انه ومنذ بداية الألفية الثالثة حتى الآن شهدنا تطورا هائلا شمل كل أوجه الحياة والعالم يتجه الآن في خطوات كبيرة نحو التحول الرقمي، مما دعا الوزارة إلى إعطاء أهمية خاصة للمحفوظات الورقية التي ستظل الحاجة إليها قائمة فهي لاتزال المرجع في إثبات الحقوق وفي المحافظة على ذاكرة الدولة بكل تاريخها وتراثها المكتوب، كما تثبت أهميتها بجلاء في تسيير العمل اليومي كلما تعطلت الحواسيب واضطربت أنظمتها لأي سبب. وتابع: «تضمنت هذه الإصدارة الجديدة من لائحة المحفوظات العديد من المستجدات بدءا بالتفرقة بين الوثائق التي لاتزال قيد الاستخدام والمحفوظات التي انتهى العمل بها، والتأكيد على ضرورة التعاون مع الجهات التي تعني بحفظ بعض أنواع الوثائق الدائمة، كما تم فصل التصرف في الوثائق والمحفوظات التي خرجت عن نطاق الاستخدام في مادة مستقلة لإعطائها العناية الواجبة، ووضعت ضوابط على مدد الحفظ وتعزيزها بالأرشفة الإلكترونية».

وأعرب الرفاعي عن أمله من جميع الجهات الحكومية بوضع هذه اللائحة موضع التطبيق السليم اعتبارا من تاريخ صدورها وسوف تكرس إدارة شؤون التخزين العامة في وزارة المالية كل جهودها في هذا السبيل.

واشتملت اللائحة الجديدة للمحفوظات ضمن الجزء الأول الخاص و14 مادة، فيما اشتمل الجزء الثاني الخاص بنصوص اللائحة على ملاحق تتضمن 5 أقسام.

318 مليون دولار ترسيات المشاريع بالكويت خلال مارس 2026

علاء مجيد

كشفت مجلة «ميد» عن حجم ترسيات العقود في الكويت خلال شهر مارس الماضي، حيث بلغت 318 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الرابعة خليجيا بنسبة 4,64٪ من إجمالي قيمة ترسيات عقود المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي 12,63 مليار دولار.

وذكرت مجلة ميد أن أبرز العقود التي تمت ترسيتها في الكويت خلال الشهر الماضي تمثل في عقدين لإنشاء خطين نقل كهربائي هوائي بجهد 400 كيلو فولت يربط محطة توليد الطاقة الشمسية في الشقايا بمنطقة الوفرة جنوب الكويت، ويعد المشروعان جزءا من المخطط الرئيسي الأوسع نطاقا للشقايا، والذي يجري تطويره كجزء من استراتيجية الكويت للطاقة المتجددة. وعلى مستوى دول الخليج، أظهرت مجلة ميد أن الإمارات العربية المتحدة قامت بترسية عقود بلغت قيمتها 9,79 مليارات دولار خلال شهر مارس الماضي، وقامت المملكة العربية السعودية بترسية عقود قيمتها 1,89 مليار دولار، فيما قامت سلطنة عُمان بترسية عقود بقيمة 618 مليون دولار، والبحرين بقيمة 11 مليون دولار.

شركة بيوت القابضة (ش.م.ك.ع)
BEYOUT HOLDING (K.S.C.P)
بيوت القابضة Beyout HOLDING

إعلان تذكيري دعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة بيوت القابضة (ش.م.ك.ع) دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية، المقرر عقدها يوم الخميس الموافق 30 ابريل 2026 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهرًا، وذلك من خلال المشاركة والتصويت عبر النظام الإلكتروني لدى الشركة الكويتية للمقاصة، أو من خلال الحضور والتصويت المباشر بمبنى غرفة تجارة و صناعة الكويت-قاعة بحره،بمنطقة القبله - قطعة 9-شارع عبد العزيز حمد الصقر- ويكون حق حضور الجمعية العامة العادية المنوه عنه للمساهمين المقيدة اسماؤهم بسجل مساهمي الشركة يوم الأثنين الموافق 20/04/2026 ، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية
شركة بيوت القابضة (ش.م.ك.ع)

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في31/12/2025 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في31/12/2025 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في31/12/2025 والمصادقة عليه.
4. اعتماد البيانات المالية والمصادقة على الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في31/12/2025.
5. تلاوة كلاً من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2025.
6. سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
7. سماع تقرير المعاملات التي تمت مع الاطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في31/12/2025 والمصادقة عليه.
8. استقطاع نسبة 10% من الأرباح بمبلغ 845,094 د.ك (ثمانيمائة وخمسة واربعون الف واربعة وتسعون دينار) لحساب الاحتياطي القانوني.
9. مناقشة عدم الاستقطاع من الارباح لحساب الاحتياطي الاختياري.
10. الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بنسبة (23.5%) من قيمة السهم بما يعادل 23.5 فلس لكل سهم على ان يستقطع منهم مبلغ 13.5 فلس نسبة (13.5%) لكل سهم والتي تم صرفها عن النصف الأول من العام، على ان يتم صرف باقي الأرباح النقدية بنسبة 10% (عشرة في المائة) من القيمة الأسمية للسهم بما يعادل 10 فلساً (عشرة فلساً) لكل سهم وذلك بعد خصم اسهم الخزينة على ان تستحق هذه التوزيعات للمساهمين المقيدين في سجلات مساهمي الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم 20/5/2026 وفقاً للجدول الزمني المتعلق باستحقاقات الاسهم بشأن التوزيعات النقدية على النحو التالي:

الحدث	اليوم	التاريخ
تاريخ حيازة السهم (أخر يوم للسهم محملاً بالاستحقاقات)	الأحد	17/05/2026
أول يوم للتداول بدون الإستحقاقات	الأثنين	18/05/2026
تاريخ الإستحقاق (تاريخ تحديد المساهمين المسجلين بسجلات الشركة والمستحقين للتوزيعات)	الأربعاء	20/05/2026
تاريخ التوزيع (البدء في التوزيعات النقدية)	الأحد	24/05/2026

وتفويض مجلس الادارة بتعديل الجدول الزمني للاستحقاق في حال وجوب تغيير ان لزم الامر.

11. مناقشة توصية مجلس الادارة بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2025.
12. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والادارية عن السنة المنتهية في 31/12/2025.
13. تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه.
14. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للشركة عن السنة المالية التي تنتهي في 31/12/2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.
15. الموافقة على تفويض مجلس ادارة الشركة في شراء أو بيع أو التعامل بأسهم الشركة (أسهم الخزينة) بما لا يتجاوز 10% من عدد الاسهم المصدرة وذلك وفقاً للضوابط والاجراءات الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية وتعديلاتهما على ان يظل هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً من تاريخ صدوره.

التاريخ المؤجل للجمعية في حال عدم اكتمال النصاب هو 14/5/2026 في نفس موعد و مكان الأنعقاد.
يرجى من السادة المساهمين التواصل مع الشركة عبر الرقم 1821182 لأي استفسارات تتعلق بالجمعية العامة العادية.